

على الحال من محذوف وفيه تعدد ان احدها جزاها  
 خالدا فيها فان شئت جعلته حالاً من الضير المنصوب  
 او محذوف المرفوع والثاني جازاه خالدا فيها بدليل وعقب  
 الله عليه ولعمري فطلف الماضى عليه فعلى هذا  
 هي حال من الضير المنصوب لا غير ولا يجوز ان تكون  
 حالاً من الضير في جزائه لوجوب ان احدها انه مضاف  
 اليه ونحن الحالى من المضاف اليه ضعيف او ممتنع  
 والثاني انه لو دي اليه الفصل بين الحال ومضاف  
 باجنبي وهو جبر المبدأ الذي هو جهنم انتهى  
**قوله** وعقب الله عليه معطوف على بقدر  
 نزل عليه الرطية دلالة واضحة كانه قيل حكم  
 الله بان جزاه ذلك وعقب عليه اهـ **بخلاف**  
 البعد من رحمة نوره بذلك لان كل صفة تستحيل  
 حقيقتهما على الله نفس بل زعمها الكوحي **قوله**  
 وهذا موقوف بمن يستحله اي يجوز على من يستحيل  
 القتل وهذا جواب عن سؤال البداة غير من  
 معظم المفسرين وحاصله ان صاحب الكبير  
 لا يخلد في النار فكيف الحكم عليه هنا بالخلود  
 واجاب عنه بذلك اجوبة الاول والثالث  
 ظاهران واما الثاني ففيه صحيح اذ قوله بان هذا  
 جزاء ان جازى فيه تسليم انه اذا جازى يخلد

في النار

في النار وهذا غير صحيح وقد بدل البيضاوي هذا  
 الجواب بجواب اخر وهو حمل الخلود على المكث  
 الطويل ونفسه وهذا عندنا ما يخص من المستحيل  
 له كما ذكره عكرمة وغيره او المراد بالخلود المكث  
 الطويل فان الدليل من ظاهره على ان عصاة  
 المسلمين لا يدوم عذابهم اهـ **قوله** وعن ابن  
 عباس انهما علي ظاهرهما تحت عبارة الخطيب وما  
 روى عن ابن عباس انه قال لا تقبل ثوبته قاتل هو  
 المؤمن عند كراهة الشيطان اراد به التشديد  
 بما قاله البيضاوي اذ روى عنه خلافه رواه البيهقي  
 في مئنته انتهى **قوله** وانما ناسخة لعيرها  
 الاولى بخصصة لعيرها وقول من ايات المفضل  
 كقول واقي لعنار لمن تاب وقوله ويغفر ما دون  
 ذلك لمن يشاء والظاهر انه اراد التشديد والتجوين  
 والذبح العظيم عن قتل المؤمن ان الله اراد بعد قبول  
 ثوبته عذابه حقيقة اذ روى عن ابن عباس  
 ان ثوبته مغبولة وظاهرات الآية من الحكم  
 لانه لا يقع النسخ الا في الامر والنهي ولو بلغ الخبر  
 اما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فله يدخله  
 نسخ ومنه الوعد والوعيد قال الشيخ المصنف  
 في الامكان وهذا الاول من حمل كلامه على